

التاريخ: 2008/5/13

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الأخ/ د.سلام فياض - رئيس الوزراء الفلسطيني - حفظه الله  
أصحاب السعادة السفراء وممثلي الدول الشقيقة والصديقة - المحترمين  
السيدات والسادة الحضور المحترمين ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، صباح  
الخير .

بداية اتقدم منكم جميعاً بالشكر والتقدير على تلبيتكم هذه الدعوة وحضوركم هذا اللقاء بمناسبة  
إحياء ذكرى النكبة الستين ، ويسعدني أن انقل لكم تحيات شعبنا الفلسطيني في كل مكان  
وخاصة في قطاع غزة المحاصر وهو يتطلع إليكم هذا اليوم آملاً أن يجد لديكم أذاناً صاغية  
وقلوباً مفتوحة لتعوا حقيقة هذه المأساة التي يعانها شعبنا منذ عدة عقود ولا يزال ، والتي نامل  
أن تنتهي قريباً بفعل كل الجهود الخيرة التي تبذل من اجل وضع حد لهذا النزاع الذي دام لما  
يزيد عن قرن من الزمان .

السيدات والسادة :

إن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي الأقدم والأكبر على جدول أعمال الأمم المتحدة  
منذ تأسيسها لستة عقود تحمل فيها اللاجئين الفلسطينيين الظلم العظيم والمصاعب بعد  
اجتثاثهم من بيوتهم وإجبارهم على العيش في مخيمات ومعسكرات الشتات محرومين من الحد  
الأدنى لحقوق الإنسان والمواطنة .

ومن المعلوم لديكم أن أحد شروط اعتراف المجتمع الدولي بإسرائيل كان هو اعتراف  
إسرائيل بالقرار 194 الخاص باللاجئين الفلسطينيين ، وللأسف لم تطبق أي من قرارات الأمم  
المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية ، بدءاً من قرار التقسيم 181 الصادر في العام 1947 ،  
إلى قرارات 194 ، 242 ، 338 إلى آخر تقارير لجنة حقوق الإنسان حول الانتهاكات  
الإسرائيلية ضد الفلسطينيين الذين مازالوا يعيشون تحت نير الاحتلال .

ورغم إعادة التأكيد عاماً بعد عام على قرارات المجموعة الدولية المذكورة أعلاه لم  
يطبق أي منها ، ولم تجبر المجموعة الدولية إسرائيل على تطبيق هذه القرارات ، كما فعلت  
في كوسوفو والبوسنا وغيرها من المناطق ، ونأمل أنه في النهاية سيقوم المجتمع الدولي  
بالتعامل مع قضية اللاجئين على قاعدة القرار 194 بسرعة وجدية لإنهاء نصف قرن من  
المعاناة والظلم الواقع على شعبنا .

لقد واصلت الحكومة الإسرائيلية تنكرها لحقوق شعبنا غير القابلة للتصرف وفي مقدمة هذه الحقوق حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم التي شردوا منها عام 1948 ، ورفضها تطبيق القرار 194 الذي يقر بكل وضوح على عودة اللاجئين ، واستمراراً في سياستها العنصرية عمدت على جلب عشرات آلاف اليهود من مختلف دول العالم ، وإقامتهم في المستوطنات الجاثمة على أراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية لتعزيز التواجد الإسرائيلي فيها ، في الوقت الذي تواصل فيه تهجير الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم لصالح جدار الفصل العنصري ، وتهويد مدينة القدس في تحدي صارخ لكافة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة على مرأى ومسمع من العالم ..

إن عدم قيام الأمم المتحدة بما هو متوجب عليها في تطبيق قراراتها ، وفي فرض العقوبات التي نص عليها القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة على إسرائيل ، شجع سلطات الاحتلال الإسرائيلية على إدارة الظهر للمجتمع الدولي ومؤسساته ، وفي تدمير كل الجهود السياسية التي بذلت لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي والصراع العربي الإسرائيلي وفقاً لقرارات الشرعية الدولية .

إننا ندرك أن استمرار وتصاعد هذه السياسة العدوانية وتنكرها لحقوق شعبنا غير القابلة للتصرف ، ما كان لها أن تستمر لو لم يجر التعامل مع إسرائيل باعتبارها دولة فوق القانون من قبل المجتمع الدولي .

#### **السيدات والسادة:**

إن الحل العادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين بالنسبة لنا هو تطبيق القرار 194 القاضي بحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين وأن أية حلول أخرى تطرح خارج إطار هذا القرار او تسقط هذا الحق ستكون مرفوضة من قبل الشعب الفلسطيني الذي لا يمكن أن يقبل بأقل من حل عادل لقضيته العادلة عبر تطبيق قرارات الشرعية الدولية 242 و 338 و 194 بعد أن قدم أقصى ما يمكن من التنازلات المؤلمة في سبيل التوصل إلى حل يوقف دوامة سفك الدماء ويفتح الباب أمام مستقبل أفضل للأجيال المقبلة .

#### **السيدات والسادة :**

ينعقد لقاؤنا اليوم والحكومة الإسرائيلية تواصل عدوانها وإحكام حصارها الظالم على شعبنا وتواصل أعمالها الاستعمارية التوسعية عبر بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي الفلسطينية لصالح جدار الفصل العنصري الذي تسبب بترحيل الآلاف من الأسر الفلسطينية من أراضيهم وقراهم واستمرارها في سياسة التطهير العرقي والتهجير القسري ضد شعبنا الفلسطيني بهدف طمس القضية الفلسطينية ومحوها عن الخارطة السياسية وتصفية قضية

اللاجئين وإسقاط حق العودة ، وإخضاعه للشروط والإملاءات الإسرائيلية التي تنتكر بشكل سافر لكافة حقوق شعبنا المشروعة ، وفي هذا الإطار تتدرج خطة أولمرت الرامية لابتلاع مساحات واسعة من الضفة الغربية بما يتوافق مع مسار جدار الفصل العنصري الذي يلتهم هذه المساحات من مساحتها ويقطع الطريق على إقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة القابلة للحياة وعاصمتها القدس .

كما تعمدت الحكومة الإسرائيلية وما زالت تعتمد تنفيذ عمليات الاغتيال وارتكاب جرائمها البشعة التي كانت آخرها المحرقة البشعة وهذا ليس تعبيرى ولكنه تعبير أحدالوزراء الإسرائيليين التي ارتكبتها في شمال قطاع غزة وراح ضحيتها عشرات الشهداء معظمهم من الأطفال والنساء ، لضرب المبادرات الفلسطينية والعربية والدولية ، ولكي تدفع بالمنطقة إلى التآزم وفقدان السيطرة ، وإبقاء دوامة الدم والعنف .

#### السيدات والسادة:

أن أخطر ما يواجه شعبنا اليوم الحصار العسكري والاقتصادي الشامل والمحكم على قطاع غزة والذي أدى إلى تدهور الأوضاع وسقوط عشرات الضحايا من المرضى نتيجة عدم السماح لهم بالسفر للخارج لتلقي العلاج ، كما أن قطاع غزة مهدد بكارثة إنسانية حقيقية نتيجة نفاذ الوقود والأدوية الصحية والمواد الغذائية الأساسية .

لقد خلقت هذه الممارسات الإسرائيلية وضعا إنسانيا كارثيا بالغ الخطورة نتيجة تدمير الاقتصاد الفلسطيني وزيادة معدلات الفقر والبطالة إلى نسب مرتفعة وخطيرة، وصلت في قطاع غزة الى 75% والى حوالي 55% في الضفة الغربية ، وهذا يستوجب على المجتمع الدولي التحرك إلى ما هو أبعد من بيانات الشجب والأسف والتنديد، والانتقال إلى مرحلة الممارسة العملية لوقف العدوان، وإنهاء آخر احتلال في العالم وهو الاحتلال الإسرائيلي، وتمكين السلطة الفلسطينية من ممارسة أعمالها وواجباتها ومسؤولياتها، والاستئناف الفوري للمفاوضات من أجل تنفيذ الاتفاقات الموقعة والانطلاق نحو سلام نهائي يقوم على أساس تنفيذ قرارات الشرعية الدولية نصا وروحا .

#### السيدات والسادة :

إن مسيرة السلام التي بدأت في مدريد وتقدمت نحو أوسلو بإصدار إعلان المبادئ قبل ثلاث عشرة سنة كان من المنتظر أن تفرز خطوات كبيرة باتجاه السلام النهائي إلا أن حكومات إسرائيل المتعاقبة وضعت العراقيل أمام تقدمها من خلال تنصلها وتهربها من تنفيذ استحقاقات عملية السلام وفي مقدمة هذه الاستحقاقات حق العودة لأهلنا اللاجئين واستمرارها في تهويد مدينة القدس وبناء الجدار الفصل العنصري .

ورغم العراقيل العديدة والمختلفة التي تضعها حكومة إسرائيل في طريق التقدم لنموه إلا أننا سنواصل مسيرتنا وجهودنا الصادقة من اجل تحقيق السلام العادل والشامل القائم على قرارات الشرعية الدولية ومرجعية السلام والاتفاقات الموقعة ، السلام الذي سيؤدي إلى إنهاء الاحتلال والاستيطان الإسرائيلييين في جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ العام 1967 بما فيها القدس الشريف وحل قضية اللاجئين حلا عادلا وفق قرارات الشرعية الدولية، بحيث يتمكن الشعب الفلسطيني من تجسيد سيادته الوطنية وإقامة دولته المستقلة على أرض فلسطين طبقا لقرارات الشرعية وفي طليعتها قرارا مجلس الأمن رقم 242 و338 ، وقرار الجمعية العامة 194 ومعادلة الأرض مقابل السلام التي اقرها مؤتمر مدريد، والمبادرة العربية للسلام. ومن هذا المنطلق من منطلق الحرص على تحقيق ما نصبوا إليه في تحقيق حقوق شعبنا غير القابلة لتصرف فإننا نرحب بكل جهد دولي مخلص لإنهاء الاحتلال لأرضنا ومقدساتنا ونرحب بكل خطوة في هذا الاتجاه إذا كانت ستؤدي في النهاية إلى تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 تمهيداً لإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ونحن كمنظمة تحرير سلطة وطنية وكشعب فلسطيني قادرين وعلى أتم الاستعداد لتحمل مسؤولياتنا في هذا الإطار .

شكراً لحسن استماعكم  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د.زكريا الاغا

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية  
رئيس دائرة شؤون اللاجئين